

# الآن والغد

المساواة الجندرية، السلام والأمن في  
ظل انتشار جائحة كورونا

تقرير العراق



## ١. مقدمة

في إطار عضويتها في شبكة "العمل الجندري للسلام والأمن" Gender Action for Peace and Security - GAPS، شاركت رابطة النساء الدولية للسلام والحرية بتنفيذ مشروع "الآن والغد: المساواة الجندرية، والسلام والأمن في ظل انتشار جائحة كورونا". يقدم هذا المشروع تحليلاً جندرياً معمقاً للأزمة التي فرضتها جائحة كورونا وذلك ليساهم في بلورة استجابات مواءمة من قبل المجتمع الدولي ومن قبل الحكومات بحيث تكون مراعية للتحديات الجندرية المباشرة وتلك البعيدة الأمد للجائحة على النساء والفتيات في السياقات المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار آثار الجائحة على ديناميات النزاعات والتي تأتي بكلفة جندرية بحد ذاتها.

وعليه، قامت الرابطة ضمن سياق هذا المشروع، بتنفيذ التقرير الخاص بالعراق، بالشراكة مع شبكة النساء العراقيات ومنظمة ناسودا، حيث قامت المنظمتين بعقد سلسلة من المقابلات الفردية المعمقة بهدف جمع معطيات تشاركية وموثقة ميدانياً للخروج بجملة توصيات تستهدف الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والجهات غير الحكومية الدولية الأخرى لتطوير سياسات وبرامج استجابة فاعلة للجائحة، بالإضافة إلى تحويل أجنداث عمل هذه الأطراف وتعزيز وتقييم التزاماتهم حيال أجندة النساء والسلام والأمن.

قامت كل من شبكة النساء العراقيات ومنظمة ناسودا بعقد ٢٢ مقابلة فردية<sup>1</sup> مع ناشطات وفاعلات في السياقات المحلية في ١٦ محافظة من محافظات العراق وإقليم كردستان. تم عقد ١٤ مقابلة فردية معمقة مع ناشطات وفاعلات في منظمات المجتمع المدني المحلية في ١١ محافظة في العراق، و٨ مقابلات فردية معمقة مع ناشطات وطالبات جامعيات في ٥ محافظات في إقليم كردستان.

ولضمان نوع من الاتساق في تقرير العراق مع باقي التقارير التسع (٩) المزمع تنفيذها بين مختلف البلدان المشاركة في المشروع، تم استخدام الأداة البحثية التي تم تطويرها في آذار/مارس ٢٠١٩ من قبل شبكة "العمل الجندري للسلام والأمن" ومجموعة من شركائها بعنوان: "ما بعد الاستشارات: أداة للتفاعل على نحو هادف مع المرأة في الدول الهشة والمتضررة بالنزاع".

وقد غطت الاستشارات الميدانية التي عقدتها المنظمات الشريكة من خلال المقابلات الفردية محاور متعددة ومتقاطعة، أبرزها السلام والأمن، المشاركة الفاعلة للنساء والفتيات، القيادة وصنع القرار، شبكات الدعم المتاحة للنساء والفتيات، شبكات الأمان والمشاركة المجتمعية، العنف ضد النساء والفتيات، قوانين الطوارئ، الأوضاع المعيشية، العمل غير الآمن وحقوق النساء الاقتصادية، الدور الرعائي غير المثمن، والحماية الاجتماعية، وحقوق الصحة الإنجابية والجنسية، والعسكرة، والتكنولوجيا والوصول المتكافئ للخدمات الصحية في ظل الجائحة.

<sup>1</sup> المقابلات المركزة: تم اختيار المشاركين/ات في سياق المقابلات المركزة بشكل يراعي تنوع الآراء والتجارب نتيجة العوامل المتقاطعة (كالعمر، والجندر، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها). لائحة المشاركين/ات مرفقة برطاً.

## 2. ملخص عن التوصيات

### العنف القائم على النوع الاجتماعي كجائحة موازية لجائحة كورونا

التوصية رقم ١: على المجتمع الدولي تقديم الدعم التقني والمادي للحكومة المركزية في العراق ونظيرتها في إقليم كردستان للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي (بما فيه العنف الأسري والعنف الجنسي) بصفته جائحة موازية لجائحة كورونا، وذلك عبر تعزيز أنظمة الاستجابة الرسمية المتعددة القطاعات بحيث تكون حساسة لقضايا النوع الاجتماعي وتراعي أصول الإبلاغ الآمن والسري عن العنف من قبل الناجيات. كما يجب حث الحكومتين على إشراك جميع الفئات المهمشة ومن ضمنها النساء والفتيات من منظور تقاطعي في سياق الاستشارات لصياغة أنظمة الاستجابة الرسمية بحيث تكون فاعلة وتراعي كافة احتياجات الفئات وحساسية لقضايا النوع الاجتماعي بشكل تقاطعي يراعي الوصول للعدالة لكافة الفئات وتضمن التوازن بين المحافظات. على المجتمع الدولي حث الحكومتين في العراق على التصدي لظاهرة ارتفاع جرائم قتل النساء بسبب الجائحة وذلك عبر الضغط لسن التشريعات والقوانين الحمائية والوقائية وتعزيز برامج التوعية كإطار وقائي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم تعليم الفتيات اللواتي يتأثرن بالعنف القائم على النوع الاجتماعي خاصة المنزلي. كما يجب على المجتمع الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف تأمين الأدوات والسبل لمراقبة جهود الحكومات لضمان تحقيق العدالة للنساء وذلك بحسب التزامات الحكومتين بموجب الاتفاقيات الدولية المصادق عليها

### تفعيل خطط طوارئ وطنية حساسة للنوع الاجتماعي ومرتكزة إلى تحليل نسوي جندي تقاطعي للاستجابة للأزمات بشكل فعال وحساس جندياً

توصية رقم ٢: على المجتمع الدولي تقديم الدعم التقني والمادي لمساعدة الحكومة المركزية في العراق ونظيرتها في الإقليم على صياغة خطط طوارئ وطنية للاستجابة للأزمات بشكل يراعي قضايا النوع الاجتماعي، ويرتكز إلى تحليل نسوي وجندي تقاطعي للأزمات، ويبحث في آثار الأزمات السابقة وكلفتها الجندرية التي خلفتها على النساء والفتيات وجميع الفئات المهمشة. لذا، على الحكومتين في العراق عدم التغافل عن الأزمات السابقة للجائحة والتي ساهمت في مفاجمة أشكال العنف أو انتشاره أو صعوبة التبليغ عنه، وتالياً معالجة الآثار التي خلفتها ولا تزال تحدثها سلسلة الأزمات الطبيعية والبشرية والحروب من تدمير للبنى التحتية ومن تهجير وعنف جندي ممنهج بحق النساء والفتيات.

### الهشاشة الاقتصادية وتأنيث الفقر: عمل النساء في القطاع غير الرسمي

توصية رقم ٣: على المدى القصير: على المجتمع الدولي توفير الدعم للحكومة العراقية ونظيرتها في الإقليم لتقديم الدعم الاقتصادي والمعيشي للأسر الأكثر حاجة والتي تأثرت بالأزمة، وذلك للحد من مخاطر ارتفاع نسب الفقر والعنف القائم على النوع الاجتماعي. أما على المستويين المتوسط والبعيد، فيجب على المجتمع الدولي حث الحكومة المركزية ونظيرتها في الإقليم الاستثمار في الرأس المالي البشري، وتدعيم القطاعات الإنتاجية وتوفير الحماية القانونية للنساء العاملات في كافة القطاعات لحمايةهن من العنف أو العمل من غير عقود؛ كما يجب لحظ مشاركة النساء الاقتصادية في القطاع غير الرسمي وإيجاد سبل تخولهن الحصول على الضمانات الاجتماعية.

### دعم جهود المنظمات المحلية والوطنية النسوية التي أثبتت فعالية في الاستجابة للجائحة بالرغم من محدودية وعدم مرونة موارد التمويل

توصية رقم ٤: على المجتمع الدولي تقديم الدعم التقني والمادي المستدام وطويل الأمد للمنظمات والشبكات النسوية والنسائية في العراق وإقليم كردستان لا سيما تلك الناشطة على المستويات الميدانية، والتي كانت في الواجهة للاستجابة للجائحة وآثارها على المجتمعات المحلية. كما يجب على المجتمع الدولي إظهار المزيد من المرونة في أطر الدعم لا سيما تلك التي تدعم الجهود التي تستجيب لآثار الجائحة من منظور نسوي وترصد كلفتها الجندرية غير المتكافئة على النساء وعلى الفئات الأكثر تهميشاً.

## دعم مشاركة النساء السياسية وفي مواقع صنع القرار الخاصة بالاستجابة الرسمية للجائحة وللأزمات والجائحات المستقبلية

توصية رقم ٥: على المجتمع الدولي دعم الحكومة المركزية ونظيرتها في الإقليم لضمان مشاركة النساء الفعالة من كافة المناطق والفئات الاقتصادية والاجتماعية في تطوير خطط ولجان الاستجابة والطوارئ بحيث يتم لحظ ومعالجة كافة القضايا التقاطعية التي تؤثر على النساء والفتيات وعلى كافة الفئات المهمشة. من شأن ذلك أن يعزز آليات التنسيق والتشبيك مع المنظمات والشبكات النسائية على المستويات المحلية، لضمان وضع وتنفيذ خطط فعالة وحساسة لكافة احتياجات الفئات المهمشة. كما يجب على المجتمع الدولي تقديم كافة أشكال الاستشارات التقنية أو الخبرات في ملفات الأزمات ووضع الخطط الاستراتيجية وخطط الطوارئ للحد من الازمات حيث يلزم.

كما على الحكومتين تأمين كافة أشكال الحماية للنساء شغل مناصب قيادية على المستويات الوطنية وذلك في مواجهة الردة الذكورية التي قد تعترض النساء بسبب حملات العنف أو التشهير أو حتى القتل التي قد يتعرضن لها بسبب ذلك. ويجب على المجتمع الدولي حث الحكومتين في العراق على لحظ الأسباب الجذرية الهيكلية التي قد تعيق وضع خطط استجابة فاعلة (مثل البنى التحتية أو الأنظمة الأبوية والذكورية وغيرها)، والتصدي لها عبر وضع خطط طويلة الأمد، ومراقبة تطبيق هذه الخطط وتقييمها وتحسينها دورياً.

### العسكرة وانتشار التسلح

توصية رقم ٦: على المجتمع الدولي إيقاف توريد الأسلحة والمعدات العسكرية التي قد تصل إلى يد الميليشيات، وحث الحكومة على إيقاف بيع الأسلحة بشكل غير قانوني وتوثيق الانتهاكات المرتكبة من قبل الجهات المسلحة بما فيها تلك التابعة والرديفة للقوات المسلحة الرسمية العراقية وأثرها الجندري على النساء وعلى المجموعات الأقلية في العراق. كما يجب على المجتمع الدولي الضغط على الحكومة بنقل سياق الاستجابة للجائحة من كونها عسكرية إلى أن تصبح صحية واجتماعية بامتياز بحيث تزيد من فعالية الاستجابة وتحد من مخاطر الأزمة.

### التعليم عن بعد والوصول المتكافئ للتكنولوجيا

توصية رقم ٧: على المجتمع الدولي دعم الحكومتين في العراق لتوفير حزم انترنت تصل الى المناطق النائية وبشكل مجاني، وكذلك الضغط على الحكومة لتوفير أجهزة ذكية للطلاب والطالبات بأسعار مجانية أو شبه مجانية، ودعم خطوط الإنترنت الخاصة بالطلاب، وتخصيص الفئات ذوات الاحتياجات الإضافية بأدوات خاصة تضمن وصولهن للموارد التكنولوجية. كما على الحكومة المركزية في العراق ونظيرتها في الإقليم إجراء اطر التدخل الخاصة بالتعليم عن بعد بشكل يراعي الاختلافات الجندرية، وإجراء دراسات التحليل الجندري قبل القيام بتنفيذها، وتعزيز التنسيق مع كافة منظمات المجتمع المدني الفاعلة في هذا المجال.

### تعزيز الاستجابات الصحية الحساسة للنوع الاجتماعي

توصية رقم ٨: على المجتمع الدولي ان يحث الحكومتين في العراق على الاستثمار بالقطاع الصحي بشكل جدي يراعي الاختلافات الجندرية والمناطقية والاحتياجات المختلفة لكافة الفئات المهمشة، كما يجب على المجتمع الدولي دعم المنظمات المحلية المختصة بالصحة عبر دعم مشاريع إيصال الخدمات الطبية للنساء والفتيات اللواتي لا يتمكن من الوصول للخدمة الصحية بحيث تراعي الاستجابات الصحية حساسية النوع الاجتماعي

## 3. النقاشات والتوصيات

### 1.3 العنف القائم على النوع الاجتماعي كجائحة موازية لجائحة كورونا

التوصية رقم ١: على المجتمع الدولي تقديم الدعم التقني والمادي للحكومة المركزية في العراق ونظيرتها في إقليم كردستان للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي (بما فيه العنف الأسري والعنف الجنسي) بصفته جائحة موازية لجائحة كورونا، وذلك عبر تعزيز أنظمة الاستجابة الرسمية المتعددة القطاعات بحيث تكون حساسة لقضايا النوع الاجتماعي وتراعي أصول الإبلاغ الآمن والسري عن العنف من قبل الناجيات. كما يجب حث الحكومتين على إشراك جميع الفئات المهمشة ومن ضمنها النساء والفتيات من منظور تقاطعي في سياق الاستشارات لصياغة أنظمة الاستجابة الرسمية بحيث تكون فاعلة وتراعي كافة احتياجات الفئات وحساسية لقضايا النوع الاجتماعي بشكل تقاطعي يراعي الوصول للعدالة لكافة الفئات وتضمن التوازن بين المحافظات. على المجتمع الدولي حث الحكومتين في العراق على التصدي لظاهرة ارتفاع جرائم قتل النساء بسبب الجائحة وذلك عبر الضغط لسن التشريعات والقوانين الحماية والوقائية وتعزيز برامج التوعية كإطار وقائي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم تعليم الفتيات اللواتي يتأثرن بالعنف القائم على النوع الاجتماعي خاصة المنزلي. كما يجب على المجتمع الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف تأمين الأدوات والسبل لمراقبة جهود الحكومات لضمان تحقيق العدالة للنساء وذلك بحسب التزامات الحكومتين بموجب الاتفاقيات الدولية المصادق عليها

ارتفعت نسب العنف المنزلي في العراق وإقليم كردستان بشكل مضاعف نتيجة الجائحة، وأشارت بعض المشاركات في البحث من محافظتي المثنى والبصرة في جنوب العراق إلى أن النسبة قد ارتفعت بحدود ٣٠٪ مقارنة عما كانت عليه قبل الجائحة. وأشارت بعض المشاركات إلى بروز ما بات يعرف بـ "تطرف العنف"، حيث باتت النساء يتعرضن لأشكال التعنيف والقتل على أيدي أزواجهن.

ومن أبرز أشكال العنف التي ارتفعت بعد انتشار الجائحة، هي قضايا التحرش الجنسي بالنساء لا سيما في الأرياف أو عبر الإنترنت، وارتفاع نسب الاغتصاب من قبل الأقارب للنساء والفتيات، وارتفاع ملحوظ في نسب زواج القاصرات بسبب إيقاف المدارس. كما أجمعت العديد من المشاركات في مختلف المحافظات إلى ارتفاع نسب الانتحار بين النساء والشابات بسبب عوامل الضغط النفسي والتعرض للعنف الأسري.

وبسبب التقصير الرسمي والحكومي لدى الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان في تعزيز بنى تحتية وأنظمة استجابة رسمية حساسة لقضايا النوع الاجتماعي تراعي أصول الإبلاغ الآمن والسري عن العنف من قبل الناجيات، تضاعفت أشكال العنف التي تعرضت لها النساء والفتيات بعد انتشار الجائحة. فقد أشارت المشاركات في معظم المحافظات التي شملها البحث إلى أن قنوات الإبلاغ عن العنف المنزلي التي لا تزال شبه قاصرة على المؤسسات غير الحكومية كانت تتم من قبل المتطوعين/ات عبر تقديم المساعدات العينية أو من خلال جلسات التوعية على مخاطر الجائحة، لا سيما في المناطق النائية أو المهمشة. وهكذا، ونتيجة لتعقيدات النظام القضائي وافتقاره لهيكلية ولأجهزة تعزز الإبلاغ الآمن والسري للنساء، تبقى النساء الناجيات عرضة لأشكال تهيمش مضاعفة ولمحدودية وقصور في الإبلاغ وتالياً الوصول للعدالة.

وتضافرت العديد من الأسباب الهيكلية في الحد من وصول النساء والفتيات إلى أشكال العدالة، لعل أبرزها:

- انتشار القوات الأمنية التابعة للجائحة وتعدد جهاتها ومرجعياتها وعدم سماحها للنساء والفتيات بالوصول الى المرافق الصحية أو الأمنية للتبليغ عن العنف أو لتوثيق تعرضهن له.
- تعطيل المحاكم لمدة فاقت الستة أشهر بسبب الحجر دون خلق قنوات عدالة بديلة للنساء والفتيات، ما أدى إلى فقدان العديد من النساء والفتيات لحقوقهن في ملاحقة مرتكبي العنف بحقهن؛ كما أن توقف المحاكم أدى إلى تعطل المكتسبات القانونية للنساء من مثل نفقات الحضانة والطلاق لا سيما للمعيلات لأسرهن، ما دفع العديد من النساء الى التفكير بالانتحار
- توقف رواتب الرعاية الاجتماعية لمدة ثلاثة أشهر للنساء، ما أثقل كاهل النساء المعيلات للأسر
- تعطيل الشرطة المجتمعية وإقفال مراكزها ومقراتها وانقطاع برامجها بسبب الجائحة ما قلص وصول النساء والفتيات إلى آليات التبليغ الآمن، هذا بالإضافة إلى افتقارها إلى تخصيصات مالية أو لإجراءات حساسة للنوع الاجتماعي
- عدم امتلاك الشرطة المجتمعية للكوادر النسوية أو لبرامج التدريب اللازمة للتعاطي مع حالات العنف الأسري، وعليه، لم يتم في محافظة المثنى على سبيل المثال سوى حالة ١٪ من حالات العنف الأسري.
- غياب آليات الحماية الرسمية للنساء وعدم وجود مراكز إيواء آمنة للنساء الناجيات من العنف المنزلي، إلى حد طلبت بعض المنظمات غير الحكومية الناشطة في الاستجابة للعنف المنزلي من القاضي في احد المحافظات وضع ضحايا العنف المنزلي أو ضحايا الاغتصاب في السجون بغرض حمايتهم من أسرهن أو من الجناة، ما قد يؤدي لفتح سجل قضائي لهن.

لهذه الأسباب، يجب على المجتمع الدولي حث الحكومة المركزية ونظيرتها في الإقليم إلى حماية النساء من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي وذلك عبر تشريع القوانين لحماية النساء من جميع أشكال العنف، على ألا تقتصر الجهود الرسمية على سن القوانين والتشريعات، بل والعمل على تعزيز أنظمة الاستجابة المتعددة القطاعات لقضايا العنف المنزلي بحيث يعزز اللامركزية الإدارية ليضمن الوصول المتكافئ للنساء والفتيات في الأرياف والمناطق المهمشة إلى أشكال العدالة، هذا بالإضافة إلى تعزيز أشكال وآليات التنسيق بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الإقليم. كما على الحكومتين إيجاد السبل للاستجابة لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل قانوني يقوّض سلطة العشائر.

**2.3 تفعيل خطط طوارئ وطنية حساسة للنوع الاجتماعي ومركزة إلى تحليل نسوي جندي تقاطعي للاستجابة للأزمات بشكل فعال وحساس جندياً**  
توصية رقم ٢: على المجتمع الدولي تقديم الدعم التقني والمادي لمساعدة الحكومة المركزية في العراق ونظيرتها في الإقليم على صياغة خطط طوارئ وطنية للاستجابة للأزمات بشكل يراعي قضايا النوع الاجتماعي، ويرتكز إلى تحليل نسوي وجندي تقاطعي للأزمات، ويبحث في آثار الأزمات السابقة وكلفتها الجندرية التي خلفتها على النساء والفتيات وجميع الفئات المهمشة.

لذا، على الحكومتين في العراق عدم التغافل عن الأزمات السابقة للجائحة والتي ساهمت في مفاومة أشكال العنف أو انتشاره أو صعوبة التبليغ عنه، وتالياً معالجة الآثار التي خلفتها ولا تزال تحدثها سلسلة الأزمات الطبيعية والبشرية والحروب من تدمير للبنى التحتية ومن تهجير وعنف جندي ممنهج بحق النساء والفتيات.

ساهمت جائحة الكورونا في تعميق أشكال انعدام المساواة التي كانت موجودة قبل انتشارها، فطالما واجهت النساء والفتيات في العديد من المحافظات في العراق أشكال مركبة من العنف القائم على النوع الاجتماعي ساهمت عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية وحتى طبيعية في مفاومتها. لذا، فإن التصدي الفعال لجائحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق يجب ألا يتغافل عن أشكال العنف التي كانت سائدة أصلاً أو العوامل التي ساهمت بانتشارها وتفاقمها واستمرار أشكال المعاناة الواقعة على بعض الفئات بسبب عدم معالجتها. فقد دفعت النساء والفتيات كلفة الأزمات التي مرت بالعراق في السنوات السابقة بشكل مجحف، ولم يتم تقديم الخدمات أو المساعدات الكافية لهن أو اشمالهن في برامج الحماية والوقاية، ما زاد من تعرضهن للعنف وأشكال التحرش والفقير والتهميش؛ وتتمثل أبرز هذه العوامل بما يلي:

- تعرض النساء ذوات العلاقة بعوائل تنتمي لتنظيم داعش الى اعمال عدائية قد تصل الى القتل او الاغتصاب او الانتحار وحرمانهن وابنائهن من الهوية وحرمانهم من التعليم إضافة الى النبذ والوصم واللفظ المجتمعي.
- خوف النساء والفتيات من التبليغ عن الاغتصاب او الانتهاكات ذات الطابع الجنسي بسبب الخوف من جرائم قتل النساء (ما يعرف بجرائم الشرف) التي تمارسها الأسر حفاظاً على سمعة العائلة.
- اجبار الأسر النازحة على العودة الى مناطقهم الاصلية وأغلبهن من الأسر التي تعيلها نساء، واللواتي يفضلن اللجوء الى المخيمات لتمكنهن وأسرهن من الحصول على المساعدات الغذائية وعلى بقية الخدمات التي لا تتوفر في مناطق العودة.
- ارتفاع نسب الفقر في بعض المحافظات والمناطق مثل سنجار كون أكثر النساء يقين بدون معيل بسبب الإبادة الجماعية التي تعرضت لها المنطقة، هذا بالإضافة إلى عدم وصول المواد الغذائية المخصصة من الحكومة
- عدم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال حيث تمتهن اغلب النساء مهن غير رسمية ساهمت الجائحة بفقدان معظمها
- الحصار الذي شهدته العراق في فترة التسعينيات والذي أثر على الوضع الاقتصادي والصحي والمادي بآثار مستمرة طويلة الأمد، دون إغفال الآثار النفسية العابرة للأجيال
- الحروب المتعددة التي مر بها العراق ما أدى الى زيادة القتلى والوفيات وانخفاض مستوى التعليم والصحة وأنتج ظواهر اجتماعية كان اثرها على العراق اكبر من جائحة كورونا.
- موضوع النزوح والتهجير الذي لا تزال آثاره وتداعياته مستمرة حيث لا تزال الكثير من الأسر تسكن في المخيمات رغم انها أتت من مناطق تحررت من داعش في العام ٢٠١٥
- فيضان نهر دجلة في العام ٢٠١٩ وتضرر الكثير من القرى والبساتين بالإضافة إلى تأثير الزلازل والأخص في المحافظات الحدودية مع السلبيانية وإيران

مقتضى القول هو أن آثار الأزمات لا تختفي مع انقضاءها، بل قد تستمر لفترات بعيدة، وفي حالة العراق، فإنه بعد سلسلة الأزمات الآنف الذكر التي وردت من نزوح وانتشار الجماعات المتطرفة، والفيضانات وما رافقها من حالات اقتصادية واجتماعية حادة كالفقر والإقصاء والتهميش وغيرها، وكذلك الفساد وتهالك دور القانون، فإنه يجب على الحكومة المركزية ونظيرتها في الإقليم رصد الآثار المتوسطة والطويلة المدى للأزمات والاستجابة لها في خطط الطوارئ وذلك من خلال الاستثمار بجهود وقائية وعلاجية متوسطة وطويلة الأمد بهدف تدارك الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد انقضاء الأزمات، وفقدان مصادر الدخل وارتفاع نسب انعدام الأمان.

**“يفترض بالخطة الوطنية للقرار ١٣٢٥ ان تحوي فقرات تتحدث عن دور المجتمع المحلي والدولي في الاستجابة للازمات والاستفادة من التجارب السابقة”**  
- احدي المشاركات في البحث من محافظ ذي قار

### 3.3 الهشاشة الاقتصادية وتأنيث الفقر: عمل النساء في القطاع غير الرسمي

توصية رقم ٣: على المدى القصير: على المجتمع الدولي توفير الدعم للحكومة العراقية ونظيرتها في الإقليم لتقديم الدعم الاقتصادي والمعيشي للأسر الأكثر حاجة والتي تأثرت بالأزمة، وذلك للحد من مخاطر ارتفاع نسب الفقر والعنف القائم على النوع الاجتماعي. أما على المستويين المتوسط والبعيد، فيجب على المجتمع الدولي حث الحكومة المركزية ونظيرتها في الإقليم الاستثمار في الرأس المالي البشري، وتدعيم القطاعات الإنتاجية وتوفير الحماية القانونية للنساء العاملات في كافة القطاعات لحمايتهن من الصرف التعسفي أو العمل من غير عقود؛ كما يجب لحظ مشاركة النساء الاقتصادية في القطاع غير الرسمي وإيجاد سبل تخولهن الحصول على الضمانات الاجتماعية.

أشارت النساء اللواتي شاركن في سياق البحث إلى أن النساء هن الأكثر تأثراً بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الجائحة، والتي ساهمت بشكل كبير بارتفاع نسب العنف المنزلي بحق النساء والفتيات، ومن المتوقع أن تساهم بارتفاع حدة الفقر والتهميش لمختلف الفئات لا سيما النساء والفتيات. وحددت المشاركات أن الفئات الأكثر تأثراً بالآثار الاقتصادية للجائحة هن الأسر ذوات الدخل المحدود، والنساء العاملات في القطاع غير الرسمي والنساء العاملات في الحقول وفي قطاع الزراعة والنساء المعيلات لأسرهن ولا سيما النساء الأرامل والمطلقات والنساء النازحات واللواتي بحسب إحصاءات منظمة أوكسفام يُعلن أسرة من بين كل عشر أسر في العراق. وحول النشاط الاقتصادي قبل الجائحة، أشارت دراسة لمنظمة أوكسفام<sup>2</sup> في حزيران/يونيو ٢٠٢٠، إلى أن بين ١٥ و٣٠٪ من النساء اللواتي شملهن البحث في العراق كن ينخرطن في أعمال وأنشطة اقتصادية مدرة للدخل قبل الجائحة، وقد خسرتها معظم النساء بشكل كامل بسبب الجائحة. وفي دراسة لمنظمة العمل الدولية<sup>3</sup>، فإن ٨٥٪ من إجمالي الأسر التي تمت مقابلتها في العراق (٣٢٠٠ أسرة)، لا يمتلكن مدخرات تكفيهن لأكثر من أشهر قليلة.

**”من أبرز آثار العنف هو العنف الاقتصادي حيث أصبحت النساء وبالأخص المعيلات للأسر مسؤولات عن إدارة منزل بدول دخل يومي او شهري، مثلا يعتمد ٩٠٪ من السكان العائدين بعد التهجير في قرى شمال المقدادية على العمل اليومي، غالبيتهم أصبحوا بلا عمل بسبب حظر التجوال واكثرهم من الارامل والمطلقات ومروا بمشاكل اسرية حادة“ - مشاركة في البحث من محافظة ديالى**

وإلى جانب الأسباب المباشرة لفقدان الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل والتي يشكل حظر التجول وهبوط أسعار النفط أبرز عواملها، أشارت النساء إلى ضرورة البحث في الأسباب الجذرية الأخرى التي ساهمت بمضاعفة هذه الآثار على النساء. ويشكل العنف المنزلي والأسري بحق النساء أحد أبرز هذه الأسباب وما يرافقه من تسلط ذكوري من قبل الرجال في الأسر، بالإضافة إلى مضاعفة الأعباء المنزلية على النساء، بسبب تواجد كافة أفراد الأسر في المنزل، وترافقها مع مهام إضافية من مثل التعقيم وغيرها؛ ما يحد من قدرة النساء على الانخراط بأعمال أخرى مدرة للدخل بسبب عدم توفر الوقت للقيام بذلك. أما النساء العاملات في القطاع الزراعي في المناطق الريفية، فيعد العمل في الحقول والمزارع جزءاً من الأعباء اليومية المعتادة والتي تمارسها النساء بشكل مجاني ومن دون الحصول على أي أجور أو أي ضمانات أو تعويضات أو تأمينات من المخاطر (كالصواعق والأفاعي والحشرات).

وأشارت المشاركات في البحث من المناطق الريفية إلى أن إجراءات الاستجابة الرسمية للجائحة قد ركزت على المدن الأساسية، واهملت الأرياف، حيث تشكل النساء ٧٠٪ من العاملات في الحقول بالإضافة إلى عملهن في أعمال أخرى ضمن القطاع غير الرسمي من مثل صناعة السجاد أو صيد السمك، وهذا ما عرض النساء العاملات في هذه القطاعات لمزيد من التحديات والمخاطر في ظل انتشار الجائحة.

وأخيراً، فإنه يجدر لحظ الكلفة الجندرية للآليات التي تتبناها الأسر للتأقلم والتكيف مع متطلبات الجائحة. يعد الأمن الغذائي من أحد أبرز التحديات التي قد تواجه النساء لا سيما النساء الحوامل والمرضعات، حيث قد يلجأن إلى تخفيض استهلاكهن للطعام لتوفيره لأفراد العائلة الآخرين لا سيما الأطفال والذكور. يعد زواج القاصرات أيضاً من أبرز هذه التحديات، حيث عاد وارتفع معدل زواج القاصرات بسبب الحاجة إلى تخفيض النفقات وتخفيف الأعباء الاقتصادية على كاهل الأسر كما أشارت المشاركات في البحث عن مواقف واتجاهات الأسر حيال ممارسات زواج القاصرات.

وعليه، فإنه يجب على الحكومة تبني سياسات اقتصادية تساهم على المستويات القصيرة والمتوسطة والبعيدة بتحسين الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسر لا سيما في أوقات الأزمات. فعلى المستوى القصير، يجب على الحكومتين توفير منح مالية طارئة للنساء الأكثر عرضة للخطر كوسيلة وقاية إضافية من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. أما على المستويين المتوسط والبعيد، فيجب على الحكومة المركزية ونظيرتها في الإقليم الاستثمار في الرأس المالي البشري، وتدعيم القطاعات الإنتاجية وتوفير الحماية القانونية للنساء العاملات في كافة القطاعات تحميهن من الصرف التعسفي أو العمل من غير عقود؛ كما يجب لحظ مشاركة النساء الاقتصادية في القطاع غير الرسمي وإيجاد سبل تخولهن الحصول على الضمانات الاجتماعية.

2 منظمة أوكسفام، تحليل جندري لجائحة الكورونا في العراق، أجري البحث في محافظات كركوك، ديالا والسليمانية، حزيران ٢٠٢٠

3 منظمة العمل الدولية، استطلاع سريع حول آثار الجائحة على الفئات المهمشة في العراق، تموز ٢٠٢٠

4.3 دعم جهود المنظمات المحلية والوطنية النسوية التي أثبتت فعالية في الاستجابة للجائحة بالرغم من محدودية وعدم مرونة موارد التمويل  
توصية رقم ٤: على المجتمع الدولي تقديم الدعم التقني والمادي المستدام وطويل الأمد للمنظمات والشبكات النسوية والنسائية في العراق وإقليم كردستان  
لا سيما تلك الناشطة على المستويات الميدانية، والتي كانت في الواجهة للاستجابة للجائحة وآثارها على المجتمعات المحلية.  
كما يجب على المجتمع الدولي إظهار المزيد من المرونة في أطر الدعم لا سيما تلك التي تدعم الجهود التي تستجيب لأثار الجائحة من منظور نسوي وترصد  
كلفتها الجندرية غير المتكافئة على النساء وعلى الفئات الأكثر تهميشاً.

لعبت المنظمات والشبكات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والأهلي في العراق وفي إقليم كردستان (كما في العديد من البلدان العربية) دوراً أساسياً  
للاستجابة للجائحة حيث قادت الصفوف الأمامية عبر تشكيل خلايا أزمة ووضع استراتيجيات عمل للتوعية بمخاطر الفيروس، وتوسيع نطاق العمل ليشمل  
المناطق الريفية والأكثر تهميشاً، وتوزيع المساعدات الصحية والغذائية والمعقمات وأدوات الوقاية، وتقديم الدعم النفسي للنساء اللواتي لا يستعطن الخروج  
من المنزل أو المراهقات اللواتي حرمن من متابعة التعليم أو من استخدام وسائل التواصل التكنولوجية بسبب الأعراف والتقاليد.

وبسبب عدم الوصول المتكافئ بين الصبيان والفتيات لوسائل التواصل الاجتماعي، فقد دعمت المنظمات المدنية خلايا الطالبات التي تشكلت لضمان وصول  
الفتيات للمحاضرات، أو تدريبهن على استخدام الإنترنت والتطبيقات الذكية (أنظر التوصية رقم ٧).

وقد لعبت بعض المنظمات الدولية دوراً في دعم جهود المنظمات المحلية والوطنية في العراق في تقديم الدعم النفسي والمادي للأسر الأكثر فقراً، وإن كان  
بعضها الآخر أقل مرونة في تحويل طبيعة المنح حيث لم تقبل تغيير طبيعة العقد لتخصيصها لتغطية نفقات الاستجابة الطارئة ودعم جهود الإغاثة، هذا  
بالإضافة إلى أن بعض المنظمات الدولية قصرت تدخلها على إجراء الاستبيانات ولم تتخطاها لتقديم الخدمات المباشرة لا سيما في أواسط مخيمات النازحين، ما  
اضطر الجهات المسؤولة عن المخيم إلى جمع التبرعات لتوفير الاحتياجات للنازحين.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني كانت الأكثر سرعة وفعالية للاستجابة للجائحة مقارنة بالاستجابة الرسمية، فبحسب احد الاستبيانات التي تمت  
في محافظة ديالى، تبين أن "أول المستجيبين للجائحة هم المنظمات المحلية تليها دور العبادة ثم المنظمات الدولية واخرها الحكومة العراقية".

تظهر نتيجة هذا الاستبيان التقصير الحاد في الاستجابة الرسمية، التي أهملت المناطق الريفية على حساب المدن، ولم تراعي حساسية النوع الاجتماعي أو الفئات  
المهمشة في خلايا الأزمة التي وضعتها. هذا بالإضافة إلى أن اتخاذ القرار بالتعليم عن بعد لم يراعي بأي شكل من الأشكال التحديات الهيكلية على المستويات  
الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى عدم التكافؤ الجندري بالوصول إلى التكنولوجيا وعدم جهوزية البنى التحتية (أنظر/ي التوصية رقم ٧).

وعليه، فإن منظمات المجتمع المدني المحلي والوطني استطاعت ضمن فترة وجيزة تحديد أبرز مواقع الخلل وأشكال القصور في الاستجابة الرسمية للجائحة  
وتقديم آليات استجابة بديلة كونهن في الخطوط الأمامية. كما أن المنظمات والشبكات النسائية، نتيجة انتشار نطاق عملها الجغرافي، فإنها الأقدر على فهم  
السياقات الثقافية والاجتماعية السائدة في وبين مختلف المناطق، وتخطيط وتنفيذ جهود الإستجابة المباشرة والوقائية بشكل يراعي الحساسية الثقافية. لذا،  
على منظمات المجتمع الدولي الاستمرار في دعم جهود هذه المنظمات والشبكات، وإظهار مستويات إضافية من المرونة في تنفيذ البرامج والتمويل لضمان  
فعالية الاستجابة على المستويات الوقائية والحماية وغيرها.



### 5.3 دعم مشاركة النساء السياسية وفي مواقع صنع القرار الخاصة بالاستجابة الرسمية للجائحة وللأزمات والجائحات المستقبلية

توصية رقم 5: على المجتمع الدولي دعم الحكومة المركزية ونظيرتها في الإقليم لضمان مشاركة النساء الفعالة من كافة المناطق والفئات الاقتصادية والاجتماعية في تطوير خطط ولجان الاستجابة والطوارئ بحيث يتم لحظ ومعالجة كافة القضايا التقاطعية التي تؤثر على النساء والفتيات وعلى كافة الفئات المهمشة. من شأن ذلك أن يعزز آليات التنسيق والتشبيك مع المنظمات والشبكات النسائية على المستويات المحلية، لضمان وضع وتنفيذ خطط فعالة وحساسة لكافة احتياجات الفئات المهمشة.

كما يجب على المجتمع الدولي تقديم كافة أشكال الاستشارات التقنية أو الخبرات في ملفات إدارة الأزمات ووضع الخطط الاستراتيجية وخطط الطوارئ للحد من الازمات حيث يلزم.

كما على الحكومتين تأمين كافة أشكال الحماية للنساء شغل مناصب قيادية على المستويات الوطنية وذلك في مواجهة الردة الذكورية التي قد تعترض النساء بسبب حملات العنف أو التشهير أو حتى القتل التي قد يتعرضن لها بسبب ذلك. ويجب على المجتمع الدولي حث الحكومتين في العراق على لحظ الأسباب الجذرية الهيكلية التي قد تعيق وضع خطط استجابة فاعلة (مثل البنى التحتية أو الأنظمة الأبوية والذكورية وغيرها)، والتصدي لها عبر وضع خطط طويلة الأمد، ومراقبة تطبيق هذه الخطط وتقييمها وتحسينها دورياً.

لا تزال النساء في العراق يتعرضن للتنمر والتشهير في حال شاركن في الحياة السياسية. "النساء اللواتي شاركن كمرشحات في الانتخابات قد تعرضن للتشهير او التنمر او القتل او التهديد مما دفعهن الى الانسحاب من المشاركة".

تعاين النساء والفتيات في العراق من النظرة الدونية المتجذرة بالإطار الثقافي والاجتماعي وبالأخص في المناطق الجنوبية في العراق. وقد أشارت العديد من المشاركات في سياق البحث إلى أن وصول النساء إلى مواقع صنع القرار على المستوى الوطني (الوزاري والبرلماني) لا يزال متأثراً إلى حد بعيد بشبكة العلاقات والمحسوبيات ما يحد النساء من شغل مناصب على المستوى الحكومي.

وقد انعكس هذا الواقع على مستوى صناعة القرار فيما خص الاستجابة الرسمية للجائحة، حيث لم يتم إشراك النساء للعب دور بارز لمواجهة الجائحة. وتعزى بعض أسباب ذلك إلى تقليص عدد النساء المشاركات في صنع القرار على المستويات المحلية بعد قرار حل مجالس المحافظات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

لذا، يجب لحظ ودعم وتعزيز كافة أشكال مشاركة النساء السياسية والمجتمعية وعلى كافة المستويات القاعدية لا سيما خلال فترة الجائحة، وذلك عبر توسيع نطاق المشاركة السياسية الفاعلة للنساء ليشمل كافة المستويات ومجالات العمل السياسي والمدني والنسوي لتأخذ بعداً تحويلياً لا يقتصر فقد على الكوتا نسائية بالرغم من أهميتها (التوصية رقم ٤).

وقد أشارت المشاركات في البحث إلى أن وجود نساء فاعلات في المجالس التشريعية من شأنه أن يؤثر في تعزيز الحماية القانونية للنساء، وإن لم يصدر عن النساء البرلمانيات في ظل الأزمة أي مبادرة أو قرار تجاه قضايا النوع الاجتماعي التي برزت إلى الواجهة نتيجة الأزمة. وفي المقابل، فإن النساء على المستويات المحلية واللواتي كن في الصفوف الأمامية من مثل الطبيبات والممرضات والناشطات النسويات استطعن تحقيق استجابة فاعلة مهما اختلفت سعد مشاركتهن.

لذا، يجب على المجتمع الدولي الاستمرار بحث الحكومة المركزية في العراق ونظيرتها في الإقليم بتدعيم مشاركة النساء الفاعلة على كافة مستويات صنع واتخاذ القرارات، كما يجب على الحكومتين إشمال النساء في لجان الطوارئ التي تم تشكيلها للاستجابة للأزمة عبر دعم التمثيل النسائي فيها، بالإضافة إلى تشجيع التشبيك والتنسيق الحثيث مع الشبكات والمنظمات المدنية الفاعلة في كافة المناطق والتي أثبتت قدرتها على الاستجابة بشكل أكثر فعالية وإدماجاً مقارنة بالاستجابة الرسمية.

وفي رصد هذين لأبرز أوجه خلل الاستجابة الرسمية في العراق في ظل غياب المشاركة النسائية (أو بالمقارنة مع استجابة المنظمات النسوية والنسائية المحلية)، لحظت المشاركات أوجه الخلل والتقصير التالية:

- حصر استجابة وزارة الداخلية في حكومة العراق المركزية بآليات شديدة العسكرية كفضح حظر التجول والحركة بقوة السلاح من قبل الشرطة أو المجموعات المسلحة الأخرى، وتركيزها الاستجابة على المدن واهمال المناطق الريفية.
- عدم مراعاة سياسات حظر التجول المجتمعات والفئات الأقلية مثل النساء الإيزيديات المتواجدين في مخيمات الإقليم والقادمت من مخيمات سوريا، حيث طلب منهن مغادرة المخيمات بسبب الحاجة لإغلاقها<sup>4</sup> في الوقت الذي فرض فيه حظر التجول والسفر
- عدم توفير الخدمات للجميع لا سيما الفئات التي خسرت مصادر رزقها والفئات ذوات/ذوي الاحتياجات الإضافية
- بدى تقصير الاستجابة الحكومية والرسمية ظاهراً في مدى ضعف النظام الصحي في الاستجابة إلى متطلبات الحد من انتشار الجائحة (أنظر/ي التوصية رقم ٨).
- عدم مراعاة الاختلافات الجندرية وعدم تكافؤ الوصول للفرص حين اتخذت الحكومة قرار أن يصبح التعليم إلكترونياً، حيث حرمت الكثير من الفتيات من التعليم ما سبب زيادة نسب زواج القاصرات (أنظر/ي التوصية رقم ٧)
- حرمان النساء والفتيات من الخدمات الصحية بسبب خلل جوهري في البنى التحتية الصحية (غياب الوقاية والرعاية والكوادر والأدوية) وبسبب عدم وجود رعاية صحية داخل المدارس لان البنات لا يسمح لهن بمراجعة المراكز الصحية
- غياب أطر استجابة فاعلة لحالات العنف الأسري (غياب أنظمة الاستجابة المتعدد القطاعات لا سيما على مستوى القضاء والمحاكم ومؤسسات الشرطة)
- عدم مراعاة الوضع الاقتصادي للنساء حيث ازدادت ظاهرة تأنيث الفقر، وحالات الانتحار والاستغلال الجنسي بسبب الجوع والوضع الاقتصادي المتردي (أنظر/ي التوصية رقم ٢).

### 6.3 العسكرية وانتشار التسليح

توصية رقم ٦: على المجتمع الدولي إيقاف توريد الأسلحة والمعدات العسكرية التي قد تصل إلى يد الميليشيات، وحث الحكومة على إيقاف بيع الأسلحة بشكل غير قانوني وتوثيق الانتهاكات المرتكبة من قبل الجهات المسلحة بما فيها تلك التابعة والرديفة للقوات المسلحة الرسمية العراقية وأثرها الجندري على النساء وعلى المجموعات الأقلية في العراق. كما يجب على المجتمع الدولي الضغط على الحكومة بنقل سياق الاستجابة للجائحة من كونها عسكرية إلى أن تصبح صحية واجتماعية بامتياز بحيث تزيد من فعالية الاستجابة وتحد من مخاطر الأزمة.

أشارت المشاركات في سياق البحث إلى أن الحكومة المركزية في العراق وقوات الحشد الشعبي قد فرضت سياسات حفظ الأمن بقوة السلاح وذلك في تطبيق الحظر وإلزام المواطنين/ات بالبقاء بالمنزل عبره. ولا بد من النظر إلى عسكرة الفيروس ضمن سياق انتشار ظاهرة التسليح في العراق وانتشار الأسلحة بأيدي الميليشيات وكذلك المواطنين واستخدامه في حالات القتل داخل الأسر "ارتفعت نسبة فتح محلات بيع الأسلحة في كركوك تحت ادعاء بيع أسلحة الصيد"، بالإضافة إلى انتشاره في أواسط العشائر في العراق والذي استخدم بشكل متكرر في وجه الفئات المهمشة والأقليات.

وعليه، على المجتمع الدولي الضغط على الحكومة بإزالة الوجه العسكري عن الاستجابة للجائحة والاستعاضة عن ذلك بدعم الفرق الطبية والجهات المتخصصة للاستجابة لنشر الوعي حول آثار الجائحة لا سيما على النساء والفتيات. ولا بد من الإشارة إلى أن الاستعانة بالعسكر للاستجابة للجائحة قد جاء بنتائج معاكسة حيث أن انتشار العسكر قد سبب الخوف والذعر للنساء والفتيات، وحال دون قدرتهن على الوصول للمستشفيات أو المراكز الصحية "انتشار العسكر قد حد من حركة النساء لا سيما الحوامل حتى انهن امتنعن من مراجعة المستشفى وتحولت غالبية الولادات الى ولادة داخل المنزل بدل من المستشفى ما زاد من الخطر على النساء" - مشاركة في البحث من محافظة بغداد.

هذا بالإضافة إلى أن تعدد المرجعيات الخاصة بالمجموعات العسكرية قد أعاق عمل الشبكات المدنية والأفراد في جهودهم للاستجابة الميدانية لتقديم الخدمات حيث تضاربت التصريحات الرسمية والمسارات التي يتطلبها الحصول على موافقات واختلافها بين جهة عسكرية وأخرى.

<sup>4</sup> بي بي سي، إغلاق مخيمات اللاجئين في العراق قد يجعل ١٠٠ ألف نازح بلا مأوى، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast>، ٥٤٨٧١٣١٦، آخر دخول للموقع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

### 7.3 التعليم عن بعد والوصول المتكافئ للتكنولوجيا

توصية رقم ٧: على المجتمع الدولي دعم الحكومتين في العراق لتوفير حزم انترنت تصل الى المناطق النائية وبشكل مجاني، وكذلك الضغط على الحكومة لتوفير أجهزة ذكية للطلاب والطالبات بأسعار مجانية أو شبه مجانية، ودعم خطوط الإنترنت الخاصة بالطلاب، وتخصيص الفئات ذوات الاحتياجات الإضافية بأدوات خاصة تضمن وصولهن للموارد التكنولوجية. كما على الحكومة المركزية في العراق ونظيرتها في الإقليم إجراء اطر التدخل الخاصة بالتعليم عن بعد بشكل يراعي الاختلافات الجندرية، وإجراء دراسات التحليل الجندري قبل القيام بتنفيذها، وتعزيز التنسيق مع كافة منظمات المجتمع المدني الفاعلة في هذا المجال.

اتجهت الحكومتين في العراق إلى سياسة التعليم عن بعد عبر وسائط التكنولوجيا، دون القيام بدراسة تحليلية ترصد فيها البنى التحتية والشبكات ووصول التمديدات إلى جميع المناطق والأرياف في العراق، أو البعد الأمني في بعض مناطق النزاع التي لا تزال تعاني من تشويش كهرومغناطيسي، بالإضافة إلى الآثار والأبعاد الجندرية للجانحة على النساء والفتيات واختلاف ديناميات القوى في الوصول للموارد التكنولوجية واختلافها بين الفتيات والفتيان.

وقد أشارت النساء المشاركات إلى أن النساء والفتيات في الأرياف هن أكثر تهميشاً وقل وصولاً للتكنولوجيا، كما أن العديد من الأسر وبسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة والفقر والتهميش لم تستطع تأمين أجهزة إلكترونية للفتيات لاستكمال تعليمهن ما أدى إلى تسربهن من الدراسة. كما أن العقلية الذكورية والأبوية في الكثير من المناطق حدت من وصول الفتيات إلى التعليم بسبب انتقاله إلى وسائل الكترونية، وذلك لمنع الفتيات من التواصل هاتفياً مع الأساتذة إذا كانوا ذكوراً.

### 8.3 تعزيز الاستجابات الصحية الحساسة للنوع الاجتماعي

توصية رقم ٨: على المجتمع الدولي ان يحث الحكومتين في العراق على الاستثمار بالقطاع الصحي بشكل جدي يراعي الاختلافات الجندرية والمناطقية والاحتياجات المختلفة لكافة الفئات المهمشة، كما يجب على المجتمع الدولي دعم المنظمات المحلية المختصة بالصحة عبر دعم مشاريع إيصال الخدمات الطبية للنساء والفتيات اللواتي لا يتمكن من الوصول للخدمة الصحية بحيث تراعي الاستجابات الصحية حساسية النوع الاجتماعي

ترافق الضعف الهيكلي في القطاع الصحي في العراق مع فشل الاستجابة الرسمية بالاستثمار بهذا القطاع ليسبباً مجتمعين تحديات صحية مضاعفة ومركبة دفعت ثمنها النساء والفتيات بشكل أساسي. وقد تضافرت العوامل الثقافية (العادات والتقاليد) مع عوامل العسكرة والفساد الإداري والخلل بالبنى التحتية الصحية والطبية والمركزية الإدارية بمضاعفة هذه التحديات، ولعل أبرزها:

- ارتفاع أسعار مستلزمات الوقاية من الفيروس (الكمامات والكفوف والمعقمات) بشكل كبير في مقابل ضعف جودتها، ما حد من وصول الكثير من الأسر إليها
- منع الفتيات والنساء من الوصول إلى المستشفيات من قبل الأجهزة الأمنية العسكرية المنتشرة لفرض حظر التجول
- محدودية الوصول لخدمات الصحة الإنجابية والجنسية للنساء والفتيات بسبب عدم توفر الكادر الطبي أو عدم توفر الأدوية الخاصة ما أدى إلى ضعف الرعاية بالصحة الإنجابية للنساء وإلى ارتفاع نسب وفيات النساء وتزايد الولادات في المنازل بدل المستشفيات
- التمييز في تقديم ملابس وأدوات الوقاية بين الموظفين الرجال والنساء في القطاع الصحي، وتعرض الطبيبات والممرضات للتنمر والإقصاء من أسرهن خوفاً منهن من نقل الوباء
- عدم السماح للنساء والفتيات بالخروج من المنزل من قبل الذكور بالأسرة لتلقي العلاج في حال الإصابة بالفيروس، ما سبب بارتفاع نسب الوفيات بين النساء والفتيات بسبب نفاذ قوارير الاوكسجين المخصصة للاستخدام المنزلي
- الوصمة التي ترافقت مع الإصابة بالفيروس ما منع العديد من النساء والفتيات عن الإعلان عن إصابتهن أو منع الذكور في الأسرة من أن يتم الكشف على النساء أو الفتيات من قبل طبيب رجل بسبب العادات والتقاليد

- خلو الفرق الطبية التي تقوم بحجر المصابين من الكادر النسوي وكان هذا اهم سبب يمنع الأسر من التبليغ في حالة وجود امرأة او فتاة مصابة وأيضا لعدم تقبلهم حقيقة ان النساء أو الفتيات سيحجرن في مكان خارج المنزل ولفترة من الزمن ولن يتمكنوا من زيارتهن.
- إعطاء الأولوية بالعلاج للرجال الأسرة، بسبب عدم مجانية الطبابة والاستشفاء وبسبب ربط وصول النساء والفتيات للخدمات الصحية بموافقة الرجال في الأسرة
- عدم وجود مراكز صحية متخصصة في الكثير من المحافظات لاسيما الريفية ”يبعد أقرب مركز صحي حوالي ٧ كلم مما يولد صعوبة في وصول الحالات المستعجلة وموتها في الطريق كحالات ولادة، وتسمم - مشاركة من محافظة ذي قار“. هذا بالإضافة إلى أن بعض المناطق مثل سنجار يتم الاعتماد على المستشفيات الجراحية في محافظات أخرى أو حتى السفر إلى البلد المجاور (سوريا) ومع سياسات الإغلاق ومنع السفر، حرمت كافة الأسر في هذه المناطق من الوصول إلى الخدمات الطبية والصحية.
- ضعف وصول النساء والفتيات من ذوات الاحتياجات الإضافية إلى مراكز الرعاية الصحية، هذا بالإضافة إلى غياب شمولية الخدمات عن هذه الفئات حيث لا يمكن للأشخاص ذوات/ي الإعاقة البصرية من قراءة المعلومات والتعليقات الخاصة بالجائحة الا بمساعدة من الاخرين؛ وبسبب هذا الأمر عزل الفتيات والنساء من ذوات الاحتياجات الإضافية في المنازل بسبب عدم إمكانية تحمل مسؤولية رعايتهم/هن من قبل أسرهن.
- معاناة القطاع الصحي في العراق من سنوات من الفساد الاهمال. وقد أدى انتشار الفساد الإداري إلى نقص حاد في المعدات الصحية والأدوية المطلوبة ما أدى إلى زيادة الإصابات بحيث أصبحت المستشفيات مصدراً للإصابة في بعض المحافظات مثل النجف.

بالمحصلة، توافقت المشاركات في البحث إلى أن مسؤولية العلاج والوقاية من الفيروس قد تركزت في العراق على عاتق المواطن/ة نفسه/ها. لذا، على المجتمع الدولي حث الحكومة المركزية ونظيرتها على تعزيز الاستجابة اللا-مركزية عبر الاستثمار بالقطاع الصحي وتوفير الفرق الجواله على المنازل لتقديم خدمات الدعم والإرشاد الصحي الوقائي والعلاجي للنساء وللأسر الفقيرة والأكثر حاجة. كما على الحكومتين زيادة المراكز الصحية المجانية أو تلك المتنقلة وأن يكون بعضها مخصصاً للنساء والفتيات لا سيما في المناطق الريفية لضمان تكافؤ الفرص بالوصول للخدمات الصحية بين النساء والرجال. كما على المجتمع الدولي حث الحكومة على دعم النظام الصحي بشكل متكامل وتوفير الأدوات الصحية المناسبة، وتوفير اليات نقل مدعومة للوصول الى المراكز الصحية، ودعم مجانية العلاج للأسر الفقيرة.

# 4. معلومات عن الجهات التي أجرت البحث

## منظمة ناسودا لمكافحة العنف ضد المرأة

افتتحت منظمة أسودا في العام ٢٠٠٠ أول ملجأ إيواء آمن للنساء الكورديات في منطقة كوردستان، وتسعى المنظمة إلى تقديم الحماية والخدمات المتعددة القطاعات للنساء المعرضات للعنف والناجيات منه وذلك لتأمين بيئة آمنة للنساء خالية من جميع أشكال العنف، يتمتعن فيها بكافة حقوقهن وينعمن بالمساواة أمام القانون، ويستفدن من الخدمات القانونية ومن أطر التمكين والتوعية للدفاع عن حقوقهن.

## شبكة النساء العراقيات

تشكل شبكة النساء العراقيات إطاراً نسائياً غير حكومي، يرمي إلى تنسيق جهود المنظمات والتجمعات النسائية غير الحكومية في جهود بناء الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والعمل على إلغاء العنف وكل مظاهر التمييز ضد النساء، في العراق الجديد. تسعى الشبكة إلى تحقيق التوازن الاجتماعي، في تأكيد دور النساء في مواقع صنع القرار، وفي عملية إرساء قواعد الديمقراطية والعدالة والمساواة والسلام في الدستور العراقي، بالإضافة إلى التأثير في التشريعات والسياسات العامة والممارسات الاجتماعية، لمكافحة كافة أشكال التمييز ضد النساء.

## رابطة النساء الدولية للسلام والحرية

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية هي منظمة دولية غير حكومية (NGO) لديها فروع وطنية تغطي كافة القارات، وأمانة دولية مقرها في جنيف، ومكتب في نيويورك يعنى بأعمال الأمم المتحدة. منذ تأسيسها في العام ١٩١٥، جمعت الرابطة نساء من جميع أنحاء العالم ليتحدن في العمل من أجل السلام من خلال وسائل اللا-عنف وتعزيز العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجميع.

إن شبكة العمل الجندري للسلام والأمن GAPS هي شبكة المجتمع المدني حول أجندة النساء والسلام والأمن في المملكة المتحدة. تضم الشبكة القائمة على العضوية العديد من المنظمات في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والدعم الإغاثي وبناء السلام. تم إنشاء الشبكة لدعم تطبيق أجندة النساء والسلام والأمن ما فيها قرار مجلس الأمن ١٣٢٥. تراقب الشبكة عمل الحكومة البريطانية حيال التزاماتها تجاه النساء والفتيات في مناطق النزاع من حول العالم.

تم انتاج هذا التقرير المستقل بدعم مادي من قبل مكتب الخارجية والكونومويلث والتنمية البريطانية؛ إن الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن وجهات النظر الرسمية الخاصة بالحكومة البريطانية.

Funded by:



HM Government